221737 - اقترضت قرضاً ربوياً لتمويل دراستها أخذت بفتوى من أفتاها بالجواز

السؤال

أخذت قرضاً طلابياً بعد أن قيل لي : إنه جائز طالما أن الطالب لم يجنِ مالاَ بعد الدراسة يفوق 21 ألف جنيهه استرليني سنوياً ، أو 404 أسبوعياً ، أو 1750 شهرياً ، فإن ظل تحت هذه السقوف الثلاثة فلا يلزمه السداد . لكنني في الحقيقة لم أر دليلاً على هذا مع أنني سألت عالماً في دار الإفتاء ، لذلك فأنا في حرج ؛ لأن حساب الفائدة قد بدء بمجرد الشروع في الدراسة ، فهل أنا الآن مدينة بهذا القرض فعلياً ؟ وهل سيؤثر ذلك سلباً على بركة الرزق والمال الذي سأجنيه من عملي ، أياً كان ذلك العمل ؟ وماذا يتوجب عليّ أن أفعله الآن ؟ وهل للتعامل مع الربا تأثير على الأعمال الصالحة كالحج وغيره ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

كل قرض اشتمل على شرط ربوي فهو محرم ولو رأى صاحبه أن باستطاعته عدم دفع الفائدة الربوية ، لأنه بمجرد التعاقد فهو قد شارك في عقد ربوي وأعان وأقر عليه ، كما أنه لا يضمن ما في المستقبل فقد يقع ما يلزمه بدفع هذه الفائدة الربوية .
جاء في " قرارات مجمع الفقه الإسلامي " قرار رقم: 108 (2/1) بشأن موضوع بطاقات الائتمان غير المغطاة :

" أولاً : لا يجوز إصدار بطاقة الائتمان غير المغطاة ، ولا التعامل بها إذا كانت مشروطة بزيادة فائدة ربوية ، حتى ولو كان طالب البطاقة عازماً على السداد ضمن فترة السماح المجاني " انتهى من " مجلة المجمع الفقهي الإسلامي " (12 / 1979 ترقيم الشاملة) .

وصورة القرض الدراسي الذي

سألت عنه هو نفس صورة هذه البطاقات الائتمانية ، فالإنسان لا يدفع الفائدة إلا تحت شروط معينة وبإمكانه السعي لتجنبها.

ولمزيد الفائدة طالع الفتوى رقم : (136378) .

ثانياً :

الذي فهمناه من سؤالك أنك أقدمت على هذا القرض لاعتقادك جوازه أخذت بفتوى دار

الإفتاء التي توجهت بسؤالك إليها .

فإذا كان الأمر كذلك ، وكنت تعتقد أن هؤلاء مؤهلون للفتوى ، فلا حرج عليك فيما سبق ، فإنما دخلت في هذا العقد بتأويل تعذرين فيه ، إن شاء الله ، وليس على المستفتي أكثر من ذلك ، ما دام قد اجتهد في طلب حكم الشرع ، وقد قال الله تعالى :
وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ
قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (الأحزاب /5).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى :

” فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَضَعَ الْحَرْجَ فِي الْخَطَا وَرَفَعَ إِثْمَهُ ، كَمَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ أَمْرًا
عِبَادَهُ أَنْ يَقُولُوا : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) .

وثبت في صحيح مسلم أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: (قَالَ اللَّهُ :
قَدْ فَعَلْتُ) .

وفي صحيح البخاريّ ، عن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
(إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِنْ اجْتَهَدَ
فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ) .

وفي حديث آخر : (إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا
وَالنِّسْيَانَ وَمَا يُكْرَهُونَ عَلَيْهِ) .

وقال تبارك وتعالى ها هنا : (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ
وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) أي :
وإنما الإثم على من تعمد الباطل ” .

انتهى من ” تفسير ابن كثير ” (11 / 116 – 117) .

ثانيا :

ينبغي عليك أن تجتهد في أداء هذا الدين الذي لزمك ، والخروج من آثاره الربوية ،
قدر استطاعتك ، وفي أول فرصة تتاح لك ، ما دمت قد علمت بتحريمه ؛ قال الله تعالى :
(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ
إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ
(البقرة /275) .

قال ابن كثير رحمه الله :

” أَي: مَنْ بَلَغَهُ نَهْيُ اللَّهِ عَنِ الرَّبَا فَانْتَهَى حَالَ وُضُولِ
الشَّرْعِ إِلَيْهِ ، فَلَهُ مَا سَلَفَ مِنَ الْمُعَامَلَةِ ، لِقَوْلِهِ : ﴿عَمَّا
اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: 95] وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ: "وَكُلُّ رَبًّا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ تَحْتَ قَدَمِي هَاتَيْنِ ، وَأَوَّلُ رَبًّا أَصْعُ
رَبًّا الْعَبَّاسِ " وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِرَدِّ الزِّيَادَاتِ الْمَأْخُودَةِ فِي
حَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، بل عفا عما سلف ...
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ أَي: إِلَى الرَّبِّا فَفَعَلَهُ بَعْدَ
بُلُوغِ نَهْيِ اللَّهِ لَهُ عَنْهُ ، فَقَدْ اسْتَوْجَبَ الْعُقُوبَةَ، وَقَامَتْ
عَلَيْهِ الْحُجَّةُ ؛ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ﴾ . "

انتهى مختصراً ، من " تفسير ابن كثير" (710-1/709) .
وينظر للفائدة جواب السؤال رقم : (84285)
، ورقم : (106610) .

ثالثاً :

هذا التعامل الربوي : إذا كنت قد أقدمت عليه لأجل فتوى من أفتاك بأن هذا مباح ، لا
إثم فيه ، فلا حرج عليك فيما سبق إن شاء الله ، لأنك قد دخلت في هذا العقد بتأويل
سائغ ، وعلى ظن أنه حلال ، فلا يلزمك شيء من إثمه ، أو آثاره ، إن شاء الله .
وهكذا الحال ، لو قدر أنك قد دخلت فيه مخالفة ، وعصيانا ، ثم من الله عليك بالتوبة
، وتركت ما قدرت عليه من ذلك ، فمرجو ألا يكون قد بقي عليك شيء من إثمه ، ولا يلحقك
شيء من شؤم أكل الحرام ، ولا التعامل بالربا ، ومن تاب : تاب الله عليه .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله تعالى :

" فالمسلم المتأول : إذا تاب ، يُغفر له ما استحله ، ويباح له ما قبضه ، لأن المسلم
إذا تاب أولى أن يغفر له إن كان قد أخذ بأحد قولي العلماء في حل ذلك ، فهو في
تأويله أعذر من الكافر في تأويله " انتهى من " تفسير آيات أشكلت " (2 / 578) .
وقال :

" والشريعة أمر ونهي ، فإذا كان حكم الأمر لا يثبت إلا بعد بلوغ الخطاب ، وكذلك
النهي ، فمن فعل شيئاً لم يعلم أنه محرم ، ثم علم ، لم يعاقب ، وإذا عامل معاملات
ربوية يعتقد أنها جائزة وقبض منها ما قبض ، ثم جاءه موعظة من ربه فانتهى ، فله ما سلف
."

انتهى من " تفسير آيات أشكلت " (2 / 584) .

والله أعلم .